السياسات الحضرية الاقتصادية والاجتماعية
من أجل العدالة المكانية

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

معالجة التفاوتات الاقتصادية من خلال التنمية الحضرية والهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة

لا يمكن تحقيق العدالة المكانية دون مواجهة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية المتجذرة التي تشكّل الحياة الحضرية. وتتجلى هذه التفاوتات مكانيًا من خلال تباين فرص الوصول إلى السكن، والتوظيف، والبنية التحتية، والخدمات الأساسية؛ مما يؤدي إلى نشوء أنماط من الفصل، والتهجير، والإقصاء. وبناءً عليه، لا تقتصر السياسة الحضرية على كونها مجرد مسألة تنسيق تقني، بل هي ساحة للصراع السياسي حول كيفية توزيع القيمة والفرص والرفاه في الحيز المكاني(Fainstein, 2010; Marcuse, 2009) . نستعرض في هذا الفصل كيف يمكن إعادة توجيه السياسات الحضرية الاقتصادية والاجتماعية لدعم العدالة المكانية. يتناول القسم الاول إمكانات وحدود "الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة" (جعل المدن شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة) في معالجة أوجه عدم المساواة الحضرية. ورغم أن هذا الهدف يوفر إطارًا دوليًا لتحقيق تحضرٍ شامل، إلا أن تنفيذه غالبًا ما يعكس توترات بين المصالح الاقتصادية، والعمل المناخي، والسياسات المحلية، وإعادة توزيع المنافع المكانية.

وينتقل القسم الثاني إلى مناقشة البنية التحتية الاجتماعية ـــكالمدارس والمكتبات ومرافق الرعايةـــ ورأس المال الاجتماعي، مسلطًا الضوء على أهميتها في بناء مرونة المجتمع والثقة المدنية، لا سيما في الأحياء التي تفتقر إلى الخدمات الكافية. وغالبًا ما يتم تجاهل هذه الأشكال من القيمة ـــالتي تقع خارج نطاق السوقـــ في التخطيط الاقتصادي التقليدي، رغم أنها تمثل ركيزة أساسية في التجارب المعاشة للعدالة والرفاه (Latham & Layton, 2019) . أما القسم الثالث فيبحث في قضايا التوظيف والتنمية الاقتصادية المحلية، مستعرضًا كيف تؤثر أسواق العمل، وريادة الأعمال، والاقتصادات غير الرسمية في تعزيز الإدماج المكاني أو تكريس الإقصاء. يتناول النص كيف يمكن لسياسات التنمية الاقتصادية المحلية (LED) تمكين المجتمعات، وفي الوقت ذاته، كيف تنطوي على مخاطر تعزيز عدم المساواة عندما تكون مدفوعة بمنطق التنافسية وتثمين الأراضي.

يبحث القسم الرابع بشكل نقدي التناقضات بين استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية وأهداف الاستدامة، لا سيما عندما تُعطى الأولوية لخلق فرص عمل قصيرة الأجل على حساب التجديد البيئي أو تحقيق العدالة المكانية على المدى الطويل. وتتجلى هذه التوترات بوضوح في مشاريع التجديد الحضري التي تؤدي إلى تهجير الفئات الضعيفة تحت ذريعة "إعادة إحياء" المناطق. وأخيراً، يقدم القسم الخامس "نهج القدرات " - (Capability Approach)كما طوره كل من نوسباوم (2011) وسين (2004ب)- كإطار معياري يعيد تصور التنمية بعيداً عن مقياس الناتج المحلي الإجمالي، مقترحاً بذلك بديلاً للاستراتيجيات التي تركز حصراً على النمو. ومن خلال التركيز على ما يستطيع الأفراد فعله أو تحقيقه فعلياً، يوفر "نهج القدرات" للمخططين أداةً لتقييم الحريات والفرص الحقيقية المتاحة لسكان المدن، ولا سيما الفئات الأكثر حرماناً.

تدعو هذه الأقسام مجتمعةً إلى تبني ممارسة تخطيطية تضع العدالة والكرامة والازدهار الجماعي في صميم أولوياتها، بدلاً من الاكتفاء بالكفاءة الاقتصادية. كما تحث هذا المجال على تجاوز الحلول التقنية

البحتة، وتبني نهج ديمقراطي قائم على إعادة التوزيع، بما يعالج الظروف الهيكلية التي تولد الظلم المكاني.
هدف التنمية المستدامة 11(11 SDG) يُعد هدف التنمية المستدامة 11 -وهو أحد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي اعتمدتها الأمم المتحدة في عام 2015- هدفاً يسعى إلى "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة" (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، 2019؛ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "الموئل"، 2019). ويشمل هذا الهدف مجموعة واسعة من الغايات التي تتصدى لتحديات التحضر، بما في ذلك:

- ضمان الحصول على سكن آمن وميسور التكلفة.
- تعزيز التحضر الشامل والمستدام.
- توفير سبل الوصول إلى أنظمة نقل آمنة وميسورة التكلفة ومتاحة للجميع ومستدامة.
- الحد من الأثر البيئي الضار للمدن.
- توفير سبل الوصول للجميع إلى مساحات خضراء وعامة آمنة وشاملة ومتاحة للجميع.

يُقر الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة (11 SDG) بالدور المحوري للمناطق الحضرية في تحقيق التنمية المستدامة، مؤكداً على ضرورة تصميم المدن وإدارتها بطرق تعزز الإدماج الاجتماعي، والفرص الاقتصادية، والاستدامة البيئية. وتكمن نقطة الالتقاء بين الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة ومفهوم "العدالة المكانية" في التركيز المشترك على خلق بيئات حضرية عادلة ومتاحة للجميع، بغض النظر عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي، أو الجنس، أو العمر، أو العرق، أو الإثنية، أو أي عامل آخر. ومن خلال معالجة قضايا مثل القدرة على تحمل تكاليف السكن، والنقل المستدام، والوصول إلى المساحات العامة، يسهم هذا الهدف بشكل مباشر في تعزيز العدالة المكانية داخل البيئات الحضرية.

ولمعالجة التفاوتات الاقتصادية من خلال التنمية الحضرية وتحقيق أهداف الهدف الحادي عشر، يمكن للحكومات والمخططين الحضريين تنفيذ مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك سياسات الإسكان الشاملة، وحلول النقل المستدام، والاستثمار في المساحات العامة، ومبادرات التنمية الاقتصادية، والتخطيط الحضري التشاركي. ومن خلال دمج هذه السياسات ضمن استراتيجيات التنمية الحضرية، تستطيع المدن تحقيق خطوات ملموسة نحو تقليل الفوارق الاقتصادية، وتحسين جودة الحياة لجميع السكان، وتحقيق غايات الهدف الحادي عشر. ويؤكد هذا النهج الشامل على أهمية المناطق الحضرية كمنصات للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يتماشى مع الأهداف الأوسع للعدالة المكانية.

البنية التحتية الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي

تشير البنية التحتية الاجتماعية إلى الترتيبات المادية والمؤسسية — مثل المدارس، والخدمات الصحية، والمراكز المجتمعية، والمكتبات، والحدائق، والمرافق الترفيهية — التي تُمكّن الحياة الاجتماعية للمجتمعات. لا تقتصر وظيفة هذه البنى التحتية على تقديم الخدمات فحسب، بل توفر أيضاً الظروف المكانية التي تتشكل من خلالها العلاقات الاجتماعية وتُستدام وتُعاد إنتاجها (Klinenberg, 2018; Latham & Layton, 2019) . وبهذا المعنى، فهي تُعد ركيزة أساسية في التجربة المعاشة للعدالة الحضرية؛ إذ غالباً ما يحدد توزيعها وجودتها مدى قدرة السكان على الوصول إلى الفرص المتاحة في مجالات التعليم والصحة والمشاركة الاجتماعية. فالتفاوت في توفير البنية التحتية الاجتماعية يعزز الانقسامات المكانية ويكرّس أوجه الحرمان، بينما يمكن للترتيبات الأكثر إنصافاً أن تدعم الكرامة والقدرة على الصمود والشمول الاجتماعي.

في كتابه «قصور للشعب» (Palaces for the People) الصادر عام 2018، يجادل إريك كلينبرغ بأن البنية التحتية الاجتماعية —أي المؤسسات والمساحات والمنظمات التي تدعم الحياة الاجتماعية

اليومية— تلعب دوراً محورياً في معالجة التفاوت والاستقطاب وتراجع العمل المدني. ومن خلال الاستعانة بأمثلة مثل المكتبات، والحدائق المجتمعية، ومراكز الرعاية النهارية، يوضح كلينبرغ كيف تعزز هذه المساحات أواصر الترابط، والقدرة على الصمود، ورأس المال الاجتماعي. تستند هذه الرؤية إلى المخاوف التي طرحها روبرت بوتنام في كتابه «البولينج وحيداً Bowling Alone) «، (2001 . ويصف كلاينبرغ هذه البنى التحتية بأنها «قصور للشعب» في العصر الحديث، وهي عبارة استعارها من أندرو كارنيجي في وصفه للمكتبات العامة. يؤكد كلاينبرغ على دور البنية التحتية الاجتماعية في تعزيز الصحة البدنية، والسلامة، والتعليم، والرفاه العاطفي، والقدرة على الصمود في مواجهة التغير المناخي. كما ينتقد فكرة إمكانية استبدال البنية التحتية العامة بوسائل التواصل الاجتماعي، محذراً من الاعتماد على المنصات الخاصة التي تديرها شركات كبرى -مثل فيسبوك- لبناء المجتمعات. وبدلاً من ذلك، يشدد على الحاجة إلى مساحات مصممة بعناية ومتاحة للجمهور، تساهم في تعزيز الثقة والحياة المدنية.

في المقابل، يشير مصطلح «رأس المال الاجتماعي» إلى الشبكات والمعايير والعلاقات التبادلية التي تشكل أساس التعاون والعمل الجماعي (بورديو، 1986؛ بوتنام، 2001). وينمو هذا الرأس المال من خلال التفاعلات المستمرة في الحياة اليومية، ويتجلى في صور الثقة، والدعم المتبادل، والمسؤولية المشتركة. ورغم أن رأس المال الاجتماعي يُنظر إليه أحياناً كقيمة إيجابية مطلقة، إلا أن الدراسات النقدية تلفت الانتباه إلى أنه قد يؤدي أيضاً إلى تكوين روابط إقصائية -إلى جانب روابط التضامن- وأن قيمته تعتمد بشكل جوهري على السياقات الاجتماعية والمكانية التي يعمل ضمنها (فاين، 2010؛ بورتيس، 1998). إن العلاقة بين البنية التحتية الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي هي علاقة تبادلية وغير متكافئة؛ فالبنى التحتية المتاحة والشاملة توفر المساحات التي يمكن فيها تنمية رأس المال الاجتماعي، لا سيما عبر خطوط الاختلاف والتنوع.

في الوقت ذاته، غالباً ما تكون المجتمعات التي تتمتع بحياة جمعية قوية أكثر فاعلية في حشد الجهود من أجل إنشاء البنية التحتية الاجتماعية والحفاظ عليها وحمايتها. وهذا التفاعل ليس محايداً؛ فهو يعكس -ويعيد إنتاج- هياكل أوسع من عدم المساواة. فالمجتمعات المحلية المحرومة من البنية التحتية تواجه فرصاً محدودة لتوليد رأس المال الاجتماعي، مما يؤدي إلى حلقات مفرغة من التهميش، حيث يعزز نقص البنية التحتية وضعف القدرة الجماعية بعضهما البعض (لو، 2016). وفي المقابل، يمكن للاستثمار الموجه والتشاركي في البنية التحتية الاجتماعية أن يغير هذه الديناميكيات، من خلال توسيع الظروف التي تتيح ازدهار الثقة والتعاون والقدرات المدنية.

تزيد البنى التحتية الرقمية من تعقيد هذا المشهد؛ إذ أصبحت منصات التواصل وتبادل المعلومات والتنظيم — بدءاً من مجموعات "واتساب" على مستوى الأحياء، وصولاً إلى التطبيقات المدنية وأدوات العرائض الإلكترونية — ركائز أساسية لبناء رأس المال الاجتماعي وممارسته (Graham, 2020; Zuboff, 2019) . ورغم قدرة هذه المنصات على تعزيز مرونة المجتمع من خلال ربط السكان بالموارد وشبكات الدعم، إلا أنها تخلق في الوقت ذاته أشكالاً جديدة من الإقصاء المرتبط بالفجوة الرقمية، والمراقبة، والمنطق التجاري الذي يحكم "رأسمالية المنصات". وبذلك، توسع البنى التحتية الرقمية نطاق البنية التحتية الاجتماعية، لكنها تثير في الوقت نفسه تساؤلات جوهرية حول الملكية، وإمكانية الوصول، والحوكمة. ومن منظور العدالة المكانية، يُعد الاعتراف بهذه البنى التحتية الهجينة — بشقيها المادي والرقمي — أمراً بالغ الأهمية لفهم كيفية بناء القدرات الجماعية، وكيفية نشوء النزاعات حولها في الحياة الحضرية المعاصرة.

أمثلة وتداعيات

الوصول العادل إلى المساحات الخضراء.

توفر الحدائق الحضرية والمناطق الترفيهية فوائد بيئية وصحية، مثل تحسين جودة الهواء، وتوفير فرص لممارسة النشاط البدني، وتعزيز الرفاه النفسي(Wolch et al., 2014) . كما تعمل هذه المساحات كفضاءات للتفاعل الاجتماعي، حيث يمكن لمجموعات متنوعة من الأفراد الالتقاء، مما يسهم في تعزيز الثقة والحياة المدنية. ومع ذلك، تشير الأبحاث إلى استمرار وجود تفاوتات في الوصول إلى هذه الحدائق؛ إذ غالباً ما تواجه المجتمعات الأقل حظاً مرافق ذات جودة متدنية، أو تتعرض للإقصاء نتيجة لعمليات "الارتقاء العمراني(Anguelovski et al., 2018) (gentrification) " .

المراكز المجتمعية كركائز للمشاركة الاجتماعية.

تُعد المراكز المجتمعية منصات بالغة الأهمية للبرامج التي تجمع بين الأجيال، وتطوير المهارات، والأنشطة الثقافية التي تعمل على توثيق الروابط المجتمعية. كما تُعدّ هذه المواقع مساحاتٍ للتنظيم السياسي، لا سيما بالنسبة للفئات المهمشة التي قد تفتقر إلى إمكانية الوصول إلى القنوات التشاركية الرسمية (ميرافتاب، 2009). ويمكن لوجودها أن يوازن حالات العزلة الاجتماعية، وأن يساهم في بناء القدرات اللازمة للعمل الجماعي.

المكتبات العامة كمراكز لرأس المال الاجتماعي والثقافي.

المكتبات أكثر من مجرد مستودعات للمعرفة: إنها فضاءات عامة شاملة وغير تجارية تدعم الاندماج الاجتماعي والمرونة (كلينبرغ، 2018). فهي توفر الوصول إلى التقنيات الرقمية وبرامج محو الأمية وشبكات الدعم المجتمعي مما يُمكّن من تراكم رأس المال الاجتماعي (بوتنام، 2001) ورعاية رأس المال الثقافي (بورديو، 1986). وكونها "قصورًا للشعب" فإن المكتبات محورية في سد الفجوات في المجتمعات الحضرية المجزأة. باختصار، تعمل البنية التحتية الاجتماعية كشرط مسبق ومولد لرأس المال الاجتماعي. ويُعدّ توزيعها العادل أمرًا حيويًا لتعزيز العدالة المكانية ليس فقط من خلال توفير الخدمات، بل من خلال تمكين الشبكات والثقة والقدرات التي تدعم المرونة الجماعية والمشاركة الديمقراطية. يمكن للسياسات التي تعطي الأولوية للبنية التحتية الاجتماعية في المناطق المحرومة أن تُزعزع التفاوتات المكانية الراسخة، بينما قد يؤدي الإهمال أو عدم المساواة في التوفير إلى تفاقم دوامات الإقصاء والضعف.

التنمية الاقتصادية المحلية

الاستراتيجيات والاستدامة

تشير التنمية الاقتصادية المحلية إلى الاستراتيجيات والعمليات التي تسعى من خلالها الحكومات المحلية والمجتمعات والجهات الفاعلة الأخرى إلى تحفيز النشاط الاقتصادي، وتحسين فرص العمل، وتعزيز جودة الحياة بشكل عام ضمن منطقة محددة. برزت التنمية الاقتصادية المحلية (LED) بشكل واضح في ثمانينيات القرن الماضي كرد فعل على تراجع الصناعة، والعولمة، وانحسار تدخل الدولة المركزية. وقد تم الترويج لها كوسيلة لتسخير الموارد المحلية وروح المبادرة لجذب الاستثمارات وخلق فرص العمل (هيلمسينغ، 2003؛ بايك وآخرون، 2010). وبينما تُصوَّر التنمية الاقتصادية المحلية غالبًا على أنها نهج عملي للنمو القائم على المكان، إلا أنها أيضًا ذات طابع سياسي عميق، إذ تعكس خيارات بشأن أولويات المصالح، والقطاعات التي يتم دعمها، وكيفية توزيع الفوائد عبر المكان والفئات الاجتماعية. هذه الديناميكيات تجعل التنمية الاقتصادية المحلية مجالًا بالغ الأهمية لدراسة التقاطعات بين التنمية الاقتصادية والاستدامة والعدالة المكانية.

غالبًا ما تتسم العلاقة بين التنمية الاقتصادية المحلية والاستدامة بتوترات لها آثار مباشرة على العدالة المكانية. تسعى مبادرات التنمية الاقتصادية المحلية عادةً إلى تحفيز النمو وتحسين سبل العيش من خلال جذب الاستثمارات، وتعزيز القدرة التنافسية، وخلق فرص العمل (هيلمسينغ، 2003؛ رودريغيز-بوز، 2013). ومع ذلك، قد تتعارض هذه الأهداف مع مبادئ الاستدامة التي تعطي الأولوية للسلامة البيئية، والعدالة الاجتماعية، والقدرة على الصمود على المدى الطويل. وتُعطي العديد من مبادرات التنمية الاقتصادية المحلية الأولوية للعوائد الاقتصادية الفورية، مثل الإيرادات الضريبية أو زيادة فرص العمل، دون مراعاة التكاليف البيئية بشكل كامل. وقد ثبت أن هذا التوجه الذي يُعطي الأولوية للنمو يُفاقم التدهور البيئي واستنزاف الموارد وانبعاثات الكربون .(Gibbs, 2006) وفي المقابل، تتطلب الاستدامة تحقيق توازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك لضمان العدالة بين الأجيال(Hopwood et al., 2005) .

غالبًا ما ركزت استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية (LED) التقليدية على التوسع الصناعي، وتطوير البنية التحتية، والنمو الحضري. ورغم أن هذه التدابير قد تحقق الرخاء، إلا أنها تساهم أيضًا في فقدان الموائل الطبيعية، والتلوث، وزيادة التعرض للمخاطر المناخية(Scott & Storper, 2014) . علاوة على ذلك، عندما يُقاس النجاح بشكل ضيق من خلال نمو الناتج المحلي الإجمالي، فإن التنمية الاقتصادية المحلية قد تؤدي إلى تكريس المظالم المكانية؛ إذ تتركز الثروة في مراكز النمو، بينما تُترك المجتمعات المهمشة عرضة لآثار خارجية سلبية، مثل المخاطر البيئية أو النزوح(Pike et al., 2010) . ومن منظور العدالة المكانية، تسلط هذه التناقضات الضوء على ضرورة دمج مبادئ الاستدامة الاجتماعية والعدالة المكانية في استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية. وهذا يتطلب تبني نماذج تنموية تأخذ في الحسبان التوزيع العادل للموارد والفرص والمخاطر. وتكتسب المقاربات التشاركية في التنمية الاقتصادية المحلية أهمية خاصة، حيث تشرك المواطنين - لا سيما الفئات الأكثر ضعفًا - في عملية صنع القرار. إن مواءمة التنمية مع احتياجات المجتمع وتطلعاته يقلل من مخاطر الإقصاء ويعزز الشرعية الديمقراطية(Pickering et al., 2022) .

كما أن التوفيق بين التنمية الاقتصادية المحلية والاستدامة يعد مسألة تتعلق بالمرونة (الصمود). فاستراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة يمكنها تخفيف المخاطر المناخية، والحد من التلوث، وتعزيز قواعد الموارد المحلية بدلاً من استنزافها. ومن أمثلة ذلك مشاريع الطاقة المتجددة التي توفر فرص عمل مع خفض الانبعاثات، أو السياحة المستدامة التي تحمي الأصول الثقافية والبيئية وتعمل في الوقت ذاته على تنويع الاقتصادات المحلية(Gibbs, 2002) . وبناءً عليه، فإن تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية المحلية والاستدامة يمثل ركيزة أساسية لتعزيز العدالة المكانية. يتطلب الأمر الانتقال من مقاييس ضيقة تركز على النمو، إلى أطر شاملة تدمج الإنصاف، والرعاية البيئية، والمرونة طويلة الأمد في صميم تعريف التنمية ذاته.

"نهج القدرات" كبديل لاستراتيجيات التنمية القائمة على النمو

يُعد "نهج القدرات- (Capability Approach) "الذي صاغه لأول مرة أمارتيا سن (Sen, 1985, 2004a)وطورته لاحقاً مارثا نوسباوم -(Nussbaum, 2000, 2011) إطاراً معيارياً ينقل تركيز التنمية من النمو الاقتصادي الكلي نحو الحريات الجوهرية التي يتمتع بها الأفراد ليعيشوا حياةً يجدون مبرراً لتقديرها. وعلى عكس النماذج التي تتمحور حول النمو وتُعطي الأولوية لمؤشرات مثل الناتج المحلي الإجمالي، يضع "نهج القدرات" توسيع الفرص الحقيقية للأفراد وقدرتهم على الفعل(agency) في الصدارة؛ مما يعيد صياغة التنمية كونها عملية تُعنى بالكرامة والعدالة والتمكين، بدلاً من الاكتفاء بالتركيز على المخرجات المادية فحسب(Robeyns, 2005) . يستند هذا الإطار إلى ثلاثة عناصر رئيسية:

"الأداءات(functionings) "، و"القدرات(capabilities) " -أو حرية الفرص-، و"عوامل التحويل " (conversion factors). تشير "الأداءات" إلى "ما يكونه المرء وما يفعله" في حياته؛ بدءاً من الإنجازات الأساسية -مثل التمتع بالتغذية الجيدة والصحة- وصولاً إلى حالات أكثر تعقيداً، مثل المشاركة في الحياة المجتمعية، أو ممارسة الصوت السياسي، أو السعي نحو عمل ذي معنى(Sen, 2004b) . وتُمثّل الأداءاتُ النتائجَ الفعلية المترتبة على خيارات الفرد. أما "القدرات" -أو الحريات الجوهرية- فتشير إلى مجموعة الفرص المتاحة للأفراد، أي الخيارات الحقيقية التي يمتلكونها لتحقيق أداءات متنوعة. ويؤكد "نهج القدرات" أن الرفاه لا يكمن فقط في الإنجازات الفعلية، بل في القدرة الحقيقية على الاختيار من بين أنماط حياة مختلفة. ويُبرز هذا التمييز دور الحرية والاختيار باعتبارهما جزءاً جوهرياً من التنمية (سين، 2004أ).

تُحدد "عوامل التحويل" مدى إمكانية تحويل الموارد إلى قدرات (capabilities) وممارسات حياتية (functionings)(روبينز، 2016). ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى ثلاثة أنواع:

عوامل تحويل شخصية، مثل العمر، والجنس، والحالة الصحية، أو الحالة البدنية.

عوامل تحويل اجتماعية، وتشمل الأعراف، والمؤسسات، والسياسات العامة، وأشكال التمييز أو الدعم التي تؤثر في الفرص المتاحة.

عوامل تحويل بيئية، وتتعلق بالظروف المادية والبيئية، مثل البنية التحتية، والمناخ، أو الجغرافيا.

يوضح هذا الثلاثي المفاهيمي أن الموارد وحدها لا تضمن تحقيق الرفاه؛ فالمهم هو القدرة على تحويل هذه الموارد إلى حريات حقيقية. وبناءً عليه، يتحدى "نهج القدرات (Capability Approach) "كلاً من الاستراتيجيات التي تعطي الأولوية للنمو الاقتصادي، ونماذج توزيع الموارد التي تتجاهل العوائق الهيكلية؛ إذ يدعو بدلاً من ذلك إلى تبني استراتيجيات تنموية تأخذ في الحسبان الظروف المؤسسية والاجتماعية والمكانية التي قد تعزز ازدهار الإنسان أو تقيده.

البيئات وعوامل التحويل

تؤدي البيئات الحضرية دوراً حاسماً في تشكيل عوامل التحويل التي تتيح قدرات الأفراد أو تقيدها. فبفضل كثافتها وتنوعها وتركز الموارد فيها، توفر المدن بنية تحتية وخدمات يمكنها توسيع نطاق الحريات الفعلية، شريطة أن يتم توزيعها بشكل عادل. ومع ذلك، يمكن للخصائص الحضرية ذاتها أن تؤدي إلى تفاقم التفاوتات؛ نظراً لأن عوامل التحويل تتأثر بشكل متفاوت بالترتيبات الاجتماعية-المكانية، والممارسات المؤسسية، والمخاطر البيئية (روبينز، 2005؛ روبينز وبيسكوف، 2020).

إمكانية الوصول إلى الخدمات والبنية التحتية: تُعد وسائل النقل العام، والرعاية الصحية، والتعليم، والمرافق الثقافية أمثلة على كيفية عمل البنية التحتية الحضرية كعامل تحويل. تُحدد جودة هذه الموارد ومدى إتاحتها بشكل مباشر قدرة الأفراد على تحويلها ـــكالدخل، على سبيل المثالـــ إلى ممارسات حياتية فعلية، مثل التنقل، واكتساب المعرفة، أو المشاركة الثقافية (نوسباوم، 2011). وبناءً عليه، يمكن أن تؤدي التفاوتات المكانية في الوصول إلى المدارس والمستشفيات وشبكات النقل إلى حرمان الفئات المهمشة من القدرات الأساسية (بانيرجي ودوفلو، 2019).

الشمول الاجتماعي والمشاركة. تلعب المدن أيضاً دوراً في تشكيل "عوامل التحويل" الاجتماعية، مثل الشبكات، والأعراف، والفرص المتاحة للتعبير عن الرأي السياسي. فبينما يمكن للمدن تعزيز حياة اجتماعية غنية قائمة على الروابط والمشاركة المدنية، فإن الممارسات الإقصائية ـــسواء من خلال عمليات "الارتقاء العمراني (gentrification) "التي تؤدي إلى نزوح السكان الأصليين، أو الفصل المكاني، أو الممارسات الأمنيةـــ تحد من المشاركة وتُضعف رأس المال الاجتماعي (لو، 2016). ويؤكد منظور "القدرات

الحضرية" أن تحقيق العدالة لا يتطلب توفير الموارد فحسب، بل يستلزم أيضاً تهيئة الظروف المؤسسية والمكانية التي تتيح شمولاً حقيقياً وفعالاً في الحياة الجماعية.

الاستدامة البيئية والمرونة. تؤثر عوامل التحويل البيئية في المدن على كيفية قيام السكان بتحويل الموارد إلى ممارسات مستدامة. تُسهم المساحات الخضراء، وتدابير التكيف مع المناخ، والإسكان القادر على الصمود في تقليل الهشاشة وتعزيز الرفاه على المدى الطويل(Anguelovski et al., 2018) . وفي المقابل، يؤدي التعرض للتلوث أو الفيضانات أو الإجهاد الحراري إلى تقييد قدرات السكان ذوي الدخل المنخفض والفئات المهمشة بشكل غير متناسب(Bulkeley et al., 2014) . لذا، يصبح دمج العدالة البيئية في التخطيط الحضري أمراً جوهرياً لحماية هذه القدرات بمرور الوقت.

يؤكد "نهج القدرات (Capability Approach) "على ضرورة تقييم الرفاه ليس فقط من خلال النتائج المحققة، بل أيضاً من خلال الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الأفراد. وفي السياق الحضري، تكتسب "عوامل التحويل" -سواء كانت شخصية أو اجتماعية أو بيئية- أهمية بالغة؛ فهي التي تحدد كيفية تفاعل المجموعات المختلفة مع الترتيبات المادية والمؤسسية للمدينة. ومن ثم، فإن التخطيط والسياسات التي تستند إلى هذا الإطار تدعو إلى تدخلات قائمة على إعادة التوزيع، وحوكمة تشاركية، وتصميم بيئي؛ مما يؤدي إلى خلق مدن توسع نطاق الحريات بدلاً من إعادة إنتاج أوجه عدم المساواة.

نهج القدرات في التنمية الحضرية

في مجال التنمية الحضرية، يوجه "نهج القدرات" الاهتمام بعيداً عن المقاييس الإجمالية للثروة المادية، نحو الظروف التي تُمكّن جميع السكان من عيش حياة يجدونها قيّمة. ويشدد هذا المنظور على أن التنمية ينبغي ألا تقتصر على الموارد الاقتصادية فحسب، بل يجب أن تشمل أيضاً المنافع الاجتماعية؛ كالتعليم، والرعاية الصحية، والسكن الآمن والميسور التكلفة، والجودة البيئية، وفرص المشاركة المدنية والتعبير الثقافي (Nussbaum, 2011; Sen, 2004b) . ومن خلال تسليط الضوء على هذه العناصر، يوفر "نهج القدرات" إطاراً لمعالجة الاحتياجات والتطلعات المتنوعة لسكان المدن، مما يجعل المدن فضاءات لا تكتفي بكونها منتجة اقتصادياً، بل تكون أيضاً عادلة اجتماعياً ومستدامة بيئياً(Robeyns, 2017) .

الارتباط بالعدالة المكانية.

يلتقي «نهج القدرات (Capability Approach) «و«العدالة المكانية» حول مبادئ الإنصاف، والشمول، والحق في المشاركة الكاملة في الحياة الحضرية. تُعنى العدالة المكانية بكيفية توزيع الموارد والخدمات والفرص عبر النسيج الحضري(Soja, 2010) ، بينما يركز نهج القدرات على الحريات الجوهرية التي يحتاجها الأفراد لتحويل هذه الفرص إلى ممارسات حياتية فعلية أو ما يُعرف بـ «الوظائف» أو «الإنجازات .(functionings - «ويؤكد كلا المفهومين معاً أن المدن العادلة هي تلك التي تعمل فيها الترتيبات الحضرية على توسيع قدرات الأفراد بشكل منصف، وتتصدى في الوقت ذاته لأنماط الإقصاء والتهميش(Frediani, 2010) .

وفي المقابل، تميل استراتيجيات التنمية الحضرية التقليدية -التي تركز على النمو- إلى تقييم النجاح من خلال الناتج الاقتصادي الإجمالي؛ وهو نهج غالباً ما يحجب التفاوتات القائمة في توزيع المنافع والأعباء (Harvey, 2012). فقد تعطي مثل هذه الاستراتيجيات الأولوية للمناطق التجارية المركزية، أو المجمعات السكنية الخاصة بالنخب، أو المشاريع العمرانية الضخمة، بينما تؤدي في الوقت ذاته إلى تهجير الفئات ذات الدخل المحدود أو تحميلها أعباءً إضافية مع المخاطر البيئية. وفي المقابل، يقترح "نهج القدرات " (Capability Approach)ضرورة تقييم التنمية بناءً على مدى توسع الحريات والفرص الحقيقية المتاحة

للأفراد؛ أي ما إذا كان النمو الاقتصادي يترجم إلى تحسينات ملموسة في رفاهية جميع السكان، بدلاً من أن يقتصر أثره على فئة محدودة ومميزة(Robeyns, 2005) .

أمثلة وتداعيات:

المساحات والخدمات العامة المتاحة للجميع. إن توفير إمكانية الوصول الشامل إلى المساحات العامة، والرعاية الصحية، والتعليم، والمرافق الثقافية، يوسع نطاق القدرات المتاحة لسكان المدن. وتُظهر الأبحاث أن الوصول العادل إلى هذه البنى التحتية يعزز الشمول والقدرة على الصمود، بينما يؤدي غيابها إلى ترسيخ التفاوت والحرمان(Klinenberg, 2018; Latham & Layton, 2019) .

التخطيط الحضري الشامل. يمكن لعمليات التخطيط التشاركي -التي تشرك مجتمعات متنوعة- ضمان أن تعكس التنمية الحضرية الاحتياجات والقيم المحلية. ويتماشى هذا مع "نهج القدرات" من خلال دمج الصوت الديمقراطي والاعتراف بالآخر في تصميم الفضاء الحضري(Frediani, 2010) .

مبادرات الإسكان الميسور التكلفة. يُعد السكن ركيزة أساسية للقدرات؛ إذ يوفر الظروف المستقرة التي تتيح تحقيق حريات أخرى. فبدون سكن آمن وملائم، تصبح قدرة الأفراد على تحقيق وظائف حياتية أساسية -مثل الصحة، والسلامة، والتعليم، والمشاركة في الحياة المجتمعية- مقيدة بشدة. فالسكن الرديء أو التشرد يقوض الأمن الجسدي والخصوصية والكرامة، في حين يتيح السكن الميسور التكلفة -والموجود في موقع جيد- الوصول إلى فرص العمل، والمدارس، والخدمات، والشبكات الاجتماعية(Nussbaum, 2011) .

باختصار، لا ينبغي النظر إلى السكن كسلعة فحسب، بل كـ "عامل تحويل (conversion factor) " يحدد مدى قدرة الأفراد على تحويل الموارد المتاحة لديهم إلى حريات جوهرية. ومع ذلك، فإن ندرة السكن في المناطق الحضرية المجهزة جيداً بالخدمات تؤدي إلى إعادة إنتاج أوجه عدم المساواة. تُعزز السياسات التي تضمن توفير سكن ميسور التكلفة ومتاح في أحياء متكاملة من قدرة السكان على العيش في ظروف تدعم الصحة والتعليم والمشاركة الاجتماعية (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "الموئل"، 2020).

وخلاصة القول، يقدّم "نهج القدرات" (Capability Approach) إطاراً معيارياً لإعادة التفكير في التنمية الحضرية بما يتجاوز مجرد النمو؛ فمن خلال التركيز على الرفاه، والفاعلية، والتوسع العادل في الحريات، يوفّر هذا النهج منظوراً نقدياً لمواءمة السياسات الحضرية مع مبادئ العدالة المكانية. وبتبني هذا المنظور، تقترب المدن من التحول إلى مساحات تتيح لجميع سكانها فرصاً حقيقية للسعي نحو حياة مُرضية، والمساهمة في تعزيز المرونة الجماعية وحيوية المجتمع.